قالوا إن البنوك تعمل بدون ضوابط

ماليون يطالبون بإعادة هيكلة القطاع المصرفي

□ بغداد /متابعة المدى

دعا ماليون ومصرفيون الى اعادة هيكلة عمل المصارف من خلال وضع ضوابط وقوانين للمصارف بشكل عام من قبل البنك المركزي مشيرين الى وجود مصارف تعمل بدون ضوابط.

وقال الخبير المصرفي محسن علي بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): بالرغم من ان المصارف الاهلية تعمل بآلية جديدة فرضت عليها من قبل البنك المركزي لكن الروتين مازال سائداً في عملها والبعض منها تواجه صعوبات كبيرة في العمل لانها تعمل بدون ضوابط قانونية، مشيراً الى وجود مصارف اعلنت افلاسها مما اثر على نشاط الاقتصاد وفقدت المصارف ثقة الجمهور بها.

وأضاف: على البنك المركزي ان يضع ضوابط جديدة على المصارف ويجبرها على تطبيقها لتنظيم عملهم والبنوك المخالفة تفرض عليها عقوبات لتصل الى الغرامات المالية الكبيرة من اجل تنظيم عملها.

من جانبه نصح الخبير الاقتصادي غازي الكناني البنك المركزي باتخاذ خطوات علمية مدروسة لخفض سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي، مشيراً الى أن معظم الخطط السابقة لفعل ذلك لم يدم مفعولها طويلا وغير منطقية.

وقال الكناني إن أغلب إجراءات البنك المركزي لخفض سعر الدولار لم تنجح، وهي يجب أن تتم بنقل مزاد بيع العملة من البنك المركزي إلى المصارف لزيادة العرض وتقليل الطلب على الدولار وإعطاء المصارف حصة من الدولار حسب رأس مالها. وأضاف: يجب أعطاء حصة كبيرة للمصارف لغرض الحوالات الخارجية وهي تتولى بيعها، كما يجب زيادة حجم "الكوتا" المخصصة للمصارف والعملات والحوالات الخارجية.

وتابع: يجب اعادة النظر بحصة صكوك الشركات وزيادتها وبيع المسكوكات الذهبية بأوزان وإحجام مختلف للمواطنين التي يمكن حفظها لفترة طويلة والاستفادة منها بدلا من حفظ الدولار نتيجة لان أسعار الذهب في تصاعد مستمر فيمكن أن يستفد منها كونها ملاذا آمنا.

وذكر: أن زيادة عرض الدولار في الشركات والأسواق والمصارف يقلل من الطلب عليه وبالتالي يخفض سعره أمام الدينار وكلما تضخ كمية أكبر كلما ينخفض الطلب عليه.

وفي غضون ذلك ذكرت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب نجيبة نجيب، أن زيادة المصارف الأجنبية في العراق وفق القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ سيعزز عمل المصارف العراقية ويدعم القطاع المصرفي العراقي.

وقالت نجيب إن هذا القانون يسمح لجميع المصارف الأجنبية والعربية بفتح فروع لها في العراق أو مشاركة مصارف عراقية وفق ضوابط البنك المركزي، مبينة، أن عمل المصارف الأجنبية يعزز عمل المصارف العراقية وينهض بالقطاع المصرفي.

وأضافت: أن حصول المصارف على إجازة الاستثمار في العراق تكون ضمن ضوابط البنك المركزي الذي يحكم السياسة النقدية العراقية وكل مصرف مخالف لهذه الضوابط تسحب اجازة الاستثمار منه.

وأشارت الى أن السماح للمصارف الأجنبية بالاستثمار في العراق جاء لتلكؤ المصارف العراقية وعدم توفر الخبرات والتكنولوجيا العالمية لديها، ما دعا الى الحاجة إلى مشاركة مصارف أجنبية مع مصارف عراقية لكسب الخبرة والنهوض بالمصارف العراقية.

وأوضحت: أن اللجنة المالية بصدد عقد ورشة عمل لجميع المصارف الأهلية والحكومية لمناقشة أماكن الخلل واقتراح قوانين جديدة تعيد هيكلية المصارف وتخدم القطاع المصرفي.

ويذكر ان النظام المصرفي في العراق يتكون من ثلاثة وأربعين مصرفا فضلا عن البنك المركزي وتتوزع حسب الملكية بين (٧) مصارف حكومية و(٣٠) مصرفا أهليا بضمنها (٧) مصارف اسلامية اضافة الى (٦) مصارف أجنبية.

العراق ثاني أكبر مستورد من الإمارات

□ بغداد/ متابعة المدى

أظهرت البيانات الإحصائية الأولية للهيئة الاتحادية للجمارك في دولة الإمارات العربية المتحدة أن العراق يعد ثاني أكبر مستورد من الدولة خلال عام ٢٠١١، واشارت في بيان صحفي لها إلى أن إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية ارتفع إلى ٧ر٩٢٧ مليار درهم خلال العام، بينما ارتفع إجمالي قيمة تجارة المناطق الحرة إلى ٧ر٣٦٧ مليار درهم منها ٥ر٢١٢ مليار درهم قيمة الواردات و ٢ر١٤٥ مليار قيمة الصادرات وإعادة التصدير. وأوضحت الهيئة أن "السعودية والعراق والهند والكويت وهونك كونك ومصر وقطر وباكستان والولايات المتحدة ولبنان، جاءت في صدارة ترتيب الدول على التوالي في مجال الصادرات وإعادة التصدير معا بقيمة ٦ر٩٦ مليار درهم في نفس الفترة بنسبة ٦٦ في المئة من إجمالي قيمة الصادرات وإعادة التصدير، فيما احتلت الصين الهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وماليزيا وألمانيا والمجر وفرنسا على التوالي احتلت صدارة ترتيب الدول التي تعاملت معها المناطق الحرة بالدولة في بند الواردات لعام ٢٠١١ بقيمة ٢ر١٤٩ مليار درهم بنسبة ٦٧ في المئة من إجمالي قيمة واردات دولة الإمارات". لفتت الهيئة إلى أن "إجمالي حجم تجارة المناطق والأسواق الحرة بالدولة مع الدول العربية من حيث القيمة لعام ٢٠١١ شهد كذلك ارتفاع قيمة الصادرات من تلك المناطق إلى هذه الدول مقارنة مع العام الأسبق حيث بلغ إجمالي التجارة مع الدول العربية ٤ر٨٩ مليار درهم في عام ٢٠١١ مقابل ٦ر٧١ مليار درهم في عام ٢٠١٠ منها ثمانية مليارات درهم قيمة الواردات و ٤ر٨١ ملياراً قيمة الصادرات وإعادة التصدير.

برلماني: إقرار قانون النفط والغاز مرهون بحل الأزمة السياسية

□ بغداد /المدى

استبعد مقرر لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب قاسم محمد قاسم، إقرار قانون النفط والغاز خلال الفترة القادمة في حال عدم وضع حلول جذرية للازمة السياسية في البلد، مشيراً الى ان تداعيات الازمة السياسية اثرت على مجمل القضايا الاقتصادية في البلد ومن ضمنها النفط.

وقال قاسم في تصريحات صحفية إن قانون النفط والغاز يعد من القوانين المهمة للشعب العراقي لأنه يحافظ على ثرواته الطبيعية كالنفط ويحقق مبدأ العدالة والمساواة في توزيع هذه الثروات على جميع أفراد الشعب.مبيناً بقاء الأزمة السياسية على حالها فإن اقرار القانون امر مستبعد خلال الفترة القليلة القادمة.

وأضاف: أن الخلافات السياسية ما بين الكتل النيابية اثرت كثيراً على مجمل القضايا الاقتصادية في البلد وتداعياتها سلبية لاسيما النفط وكيفية استثماره وتنقيبه، مؤكداً عدم وجود إرادة حقيقية لإنهاء الخلافات السياسية ما يدل على عدم إقرار قانون النفط والغاز قريباً لأنه مرهون بحل الأزمة السياسية في البلد.

٢٠ دولة تبدي رغبتها بالمشاركة في معرض بغداد الدولي

□ بغداد /المدى

أعلنت وزارة التجارة عن مشاركة ١٥٠٠ شركة و٢٠ دولة في معرض بغداد الدولي المقبل. وقال مدير عام الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية بوزارة التجارة صادق حسين سلطان في بيان صحفي أن أكثر من ١٥٠٠ شركة و٢٠ دولة أبدت رغبتها بالمشاركة في فعاليات الدورة الـ ٣٩ لمعرض بغداد الدولي المقرر اقامتها مطلع تشرين الثاني المقبل.

وأوضح ان ٢٠ دولة اعلنت بشكل رسمي مشاركتها في فعاليات المعرض من بينها الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وايران وتونس والاردن ومصر والتشيك والهند وصربيا وهولندا، اضافة الى قيام مئات الشركات بتقديم طلبات للحصول على الحجوزات والمساحات في المعرض.

وبين ان الشركة قامت ببناء ١٠ قاعات معرضية جديدة من بينها قاعة بمساحة ١٠ آلاف متر مربع جرى تصميمها من قبل شركة تركية وتم تأهيلها بالكامل ليصبح مجموع قاعات المعرض اكثر من ٢٠ قاعة، كما ضاعفت الشركة ايضا عدد المنشآت التي يحويها المعرض والمساحات المسقفة مقارنة بالدورة الماضية بالتعاون مع محافظة بغداد.

وأشار الى ان الشركة أعادت بناء قاعة كانت قد هدمت عام ٢٠٠٣ مكونة من طبقتين وهي على وشك الانتهاء من اعمال البناء مع تخصيص قاعة للعرض الدائم للسيارات في الجهة المحاذية لشارع الحارثية، اضافة الى وضع تصاميم تأهيل خمسة بوابات للمعرض من المؤمل الانتهاء منها قبيل افتتاحه، فضلا عن تأهيل ابراج حماية المعرض بشكل حديث ووضع منظومة كاميرات مراقبة تفصيلية لكل القاعات والممرات ومحيط المعرض.

فضاءات

▪ ثامر الهيمص

توحيد الرواتب

اكتشفت اللجنة المالية البرلمانية، وبعد شكاوى وردت إليها من قبل وزارات عدة بشأن تفاوت الرواتب، أن بعض الموظفين غير مشمولين بمخصصات مهنية أو خطورة. ولذلك تبشرنا اللجنة بضرورة التوصل الى حل خلال العام الجاري.

ضمن المعروف أن سلم الرواتب عشر درجات من المستخدم الصغير الى معاون مدير عام. وهم بحاجة الى إعادة جدولة رواتبهم التي تمايزت حسب الوزارة والمشكلة أن اللجنة لا تعلم سبب التمايز بالأساس. فالوزارات الأعلى راتباً (الخارجية والنفط والكهرباء) وهؤلاء المحظوظون لم يكن العامل العلمي والخبرة عاملاً أساسياً في الحصول على الموقع بل كانت ولازالت العلاقة السبب الأساسي من باب خيارهم في الجاهلية خياركم في الإسلام وأصبحت هذه الشريحة سعيدة العهدين كما معلوم. وهذا سبب للتفاوت والامتيازات ولعل الشريحة الأرقى من هؤلاء جمعياً هم منتسبو الخضراء سعداء هذا الزمان وهؤلاء خط أحمر مكرر يحجزهم.

فكيف سيتخطى القانون الموحد الجديد الذي بشرتنا به صحيفة الصباح يوم ٨\١٥ بعنوانها الرئيسي هذه العقبات أي عقبة الحاشية والولاء والأخيار الا اذا منحت صلاحية استثنائية وبدون سقوف قانونية لحقل المخصصات من باب المؤمنين عند الله درجات. وفي حقل تقدير الخطورة التي يديم زخمها الإرهاب الذي أصبح مصدرا وشماعة لرزق لهم ولغيرهم وهذا مفتوح ما دام هناك تفاوت، وقد يكون الإرهاب مصلحة.

ولذلك سيكون القانون الجديد فضفاضاً مما يسهل جداً تفصيله حسب الحجوم والقامات ونعود للمربع الأول لأننا في وضع استثنائي مزمن بدليل أن الجماعة في مجلس الوزراء اكتشفوا وشكلوا لجنة هذه الأيام لمعالجة خلل منذ عشرات السنين عند ما كان في العراق قبل (٢٠٠٣) نوعان من الرواتب للعسكريين والمدنيين وحسب الدرجة الحزبية حيث موظفان اثنان بنفس الخدمة والشهادة والدرجة الوظيفية يأخذ أحدهم ضعفي راتب زميله وبنفس قائمة الراتب. وعلى عينك يا تاجر وهذا في زمن الحصار ومضينا مقلدين في نظام بريمر بقانونه السائد لحد الان وكأنه مقدس في ترسيخ وتشديد على التفاوت كما تتلمسه اللجنة المالية شهرياً من مخصصات وراتب لايمكن احتسابه مجرد تفاوت بل شذوذ قياسا برواتب الرفاق والذين هم الان من خيار الجاهلية فهذا التفاوت والشذوذ الذي سيكتنف القانون الجديد المسمى ظلماً بالموحد سيكون هوية وعنوان لأنظمة تخرق أولاً دستورها في المادة (١٤) بمساواة العراقيين ومخالفة مرجعياتهم التي أعربت عن عدم رضاها عن ذلك.

كما أن هذا الشذوذ يتفاقم سنوياً ويزداد أي أنهم يأخذون من حصة الأرامل والأيتام الذين أوصل آباؤهم وإخوانهم وأزواجهم أصحاب الامتيازات الحالية الى ما وصلوا اليه.

وفي الختام نذكرهم أن موظفيكم من غير الدرجات الخاصة ستخسرونهم اذ توحدوا مع سائر الرعية. وهذه إشكالية؟ انتم أعجز من أن تجدوا حلاً توافقياً أو قانونياً لها. اذ الفروقات تعمقت حتى في التقاعد من حيث الخدمة ومدتها للدرجات الخاصة (واكلو واندعو لبريمر) على أن تشطبوا المادة (١٤) من الدستور وانتم مشرعون.

إعلانات

جمهورية العراق
مجلس القضاء الاعلى
رئاسة محكمة

استئناف بغداد/ الكرخ الاتحادية
محكمة بداءة البياع

العدد/ ١٩٣٧/ب/٢٠١٢
التاريخ/ ٢٠١٢/٨/٢٦

اعـــلان

الى المدعى عليها هديل عبد الوهاب عبد الكريم مجهولة محل اقامتها حالياً
أقامت المدعية (ميسم سلمان داود قدري) الدعوى المرقمة (أعلاه) لدى هذه المحكمة تطالبك فيها (الحكم بنقل ملكية السهم العائد لك في العقار المرقم ٣/١٨/٦١٠٥ دورة)
ولمجهولة محل اقامتك حسب شرح القائم بالتبليغ وتأييد المجلس البلدي انتقالك الى جهة مجهولية تبليغك بصحيفتين محليتين يوميتين بموعد المرافعة يوم (٢٠١٢/٩/٢) الساعة التاسعة وفي حالة عدم حضورك أو من ينوب عنك قانوناً ستجري المرافعة بحقك غيابياً وعلناً وفق القانون.

القاضي

بسم الله الرحمن الرحيم

الى/ السادة مساهمي شركة فندق بابل المساهمة المختلطة المحترمين

م/ دعوة اجتماع هيئة عامة

استناداً الى احكام المادة ٨٧/ الفقرة ثانياً من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل وتنفيذاً لقرار مجلس ادارة الشركة بجلسته التاسعة عشر الاستثنائية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٤.

يسرنا دعوتكم لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة المقرر عقده في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٢/٩/١٩ في مقر الشركة الكائن في الجادرية لمناقشة جدول الأعمال التالي:

١. الاطلاع على تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ والمصادقة عليه.
٢. مناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية والحسابات الختامية لعام/٢٠١١ واجابة الشركة ومناقشتها والمصادقة عليها.
٣. زيادة راس مال الشركة بمقدار ١٧٠٪ وذلك لمعالجة الخسارة المتراكمة منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٠ وفقاً للمادة (٥٥) أولاً من قانون الشركات.
٤. اقرار مقسوم الأرباح لعام/٢٠١١.
٥. ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة لسنة ٢٠١١ وتقييم عملهم ومكافاتهم.
٦. مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الادارة للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩- ٢٠١٠ والمؤجلة سابقاً.
٧. مناقشة موضوع اكمال عملية الاعمار والتأهيل للفندق.
٨. الموافقة على احالة الفندق الى شركة سياحية عالمية متخصصة لاستثماره.
٩. الحصول على ترخيص من الهيئة العامة لاعضاء مجلس الادارة بالحصول على رئاسة او عضوية في مجلس ادارة الشركة الاخرى والتي تمارس نشاطاً مماثلاً وفقاً للمادة ١١٠ ثانياً من قانون الشركات.
١٠. مناقشة ما ورد في توصيات اللجنة المشكلة بموجب الفقرة ٨ من محضر الهيئة العامة المؤرخ في ٢٠١١/٨/٢٩.

راجين الحضور مع مراعاة المادة (٩١) من القانون اعلاه وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع فسوف يؤجل الى يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٢/٩/٢٦.

عصام كريم كزار الاسدي
رئيس مجلس الادارة

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

تعلن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن تجهيز خدمة انترنت لمحافظات العراق عدا اقليم كوردستان وفق الجدول أدناه.

وتدعو الوزارة الشركات المتخصصة بتجهيز خدمة النترنت من خلال الكيبل الضوئي حصراً الراغبين بالمشاركة مراجعة ديوان الوزارة- مكتب ادارة مشروع شبكة الحماية الاجتماعية الطارئ- الطابق الأرضي غرفة ١٢٦ لغرض الحصول على وثائق الشراء مقابل مبلغ (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون ألف دينار غير قابل للرد وتقديم العروض في ظرف مغلق مختوم ومثبت عليه اسم ورقم طلب الشراء واسم المجهز توضع في صندوق العطاءات في العنوان أعلاه في موعد أقصاه تاريخ الغلق الموافق يوم الأحد ٢٠١٢/٩/٢ الساعة ١٢ ظهراً ولن تقبل العروض التي ترد متأخرة بعد الموعد المحدد للغلق ولن يتم فتحها.

سيتم فتح العروض بصورة علنية في موعد وتاريخ الغلق وفي العنوان اعلاه.

رقم امر الشراء	الوصف
ESPP.G.SH.SERV07/2012	Supply internet (fiber optic) dedicated for:- - Baghdad (2M Download/Upload) - Other (14) Governorates (1M Download/Upload)